كذلك، استنكرت الاوساط الشعبية في الاراضي المحتلة الاجراءات الاردنية الاخيرة، واكدت انها تأتي في سياق خطة اميركية ـ اسرائيلية ـ اردنية تحت شعار «تحسين ظروف الحياة المعيشية لسكان الاراضي المحتلة»، واكدت تمسكها بالقيادة الشرعية لـ م.ت.ف. من بين هذه الشخصيات رئيس بلدية طولكرم رئيس مجلس ادارة صحيفة «الفجر»، حلمي حنون، ورئيس بلدية قلقيلية، الحاج امين النصر، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، والمحرر المسؤول لصحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، ورئيس مركز ابحاث رابطة الجامعيين ـ الخليل، عبدالرحمن النتشة، ورئيس رابطة الصحافيين في المناطق المحتلة، رضوان ابو عياش (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/٩).

على الصعيد الصحفي، واجهت الصحف العربية الصادرة في القدس الموقف الاردني بكثير من الشجب والاستنكار، فوصفته «الشعب»، في افتتاحيتها (١٩٨٦/٧/٨)، بانه «تصعيد جديد في الحملة التي بدأت منذ خطاب الملك حسين في ١٩ شباط (فبراير) الماضي. وهي حملة تستهدف، بشكل واضح، تصفية م.ت.ف. وضرب التفاف الشعب الفلسطيني حولها، ومعاقبتها، بشتى الطرق، لرفض قيادتها جميع الضغوط المكثفة التي موربست عليها لاجبارها على الانخراط بالبرنامج والتسويات الاميركية المشبوهة، وعلى التنازل عن الثوابت والحقوق الفلسطينية». واضافت انه لا يمكن تفسير القرار الجديد الا بانه اشارة اكيدة على تقدم النظام الاردني في خطوات واسعة على طريق المخططات الاميركية المعادية. ونذكّر، هنا، بان اغلاق المكاتب في عمان هو مطلب اميركي ـ اسرائيلي مرفوع منذ زمن بعيد.

وكتبت «الفجر» :«اليوم، تجيء القرارات [الاردنية] الاخيرة، العنيفة، والاستفزازية، وغير المسؤولة تجاه م.ت.ف. ومكاتبها في عمان، تحدياً واضحاً للارادة الفلسطينية، والضمير الفلسطيني، والعقل الفلسطيني ايضاً. ان كل الادلة والبراهين متوفرة وواضحة امام الحكومة الاردنية على ان ولاء الاهل في المناطق المحتلة هو للمنظمة وللقيادة الشرعية. من هنا، فان واجب الحكومة الاردنية كان، في الواقع، يقتضيها ان تتراجع، بلباقة وبتصرف حسن، بدلاً من الاصرار العنيد على مواصلة الخطأ. لا نريد ان نرد، اليوم، بانفعال على تصرف الحكومة الاردنية، ولكننا، فقط، ومن موقع المسؤولية القومية، نطالبها بان تتحمل المسؤولية الوزارية، وتقدم استقالتها وتترك الحكم» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٨).

واسفت صحيفة «القدس» لقيام حكومة عمان باغلاق المكاتب، وكتبت ان هذا القرار «يعتبر خطوة مؤلمة اخرى على طريق القطيعة المأساوية بين القيادتين، الاردنية والفلسطينية، كما انه يشكل تعقيداً آخر يضاف الى التعقيدات التي شابت العلاقات بين الجانبين، منذ انهاء التنسيق بينهما في شهر شباط (فبراير) الماضي» (**القدس**، القدس، ١٩٨٦/٧/٨).

واعتبرت صحيفة «الطليعة» قرار الاردن «خطوة تصعيدية في سلسلة الاجراءات الرامية الى تهيئة اوضاع ملائمة لتمرير مشروع الحكم الاداري الذاتي، او على الاصح، اعطاء ' التعاون' [مع اسرائيل] صفة ' السلام الرسمي' على حد تعبير اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية». واضافت «ان هذه الخطوة تعني، بالمفهوم السياسي، ان حكومة عمان، تريد التفاوض مع اسرائيل على اساس قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، وبدون اية ضمانات لانسحاب اسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ كافة، وبمشاركة عناصر فلسطينية تقبل بما لم تقبل به الفصائل المنتمية الى م.ت.ف. كافة. أي انها، بعبارات اخرى، تريد اقامة قيادة بديلة تحتفظ باسم م.ت.ف. وهو ما يؤكده الابقاء على مكاتب في عمان تحمل هذا الاسم وان كانت، قطعاً، لا تعبر عن مضمونه ولا تمثله» (**الطليعة**، القدس، ١٩٨٦/٧/١٠، من مقالة لرئيس التحرير، بشير البرغوتي، ص ٣).

الى هذا، قوم مصدران آخران، الموقف الاردني باغلاق المكاتب كما يلي:

□ يعتقد كثيرون من صانعي الرأي في